Document: EB 2012/107/R.15
Agenda: 9(a)(ii)
Date: 8 November 2012
Distribution: Public
Original: French

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن منحة مقترح تقديمها إلى بوركينا فاسو من أجل

مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية (مشروع نير–تامبا)

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cristiana Sparacino
مديرة البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2306 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.sparacino@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف – التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج 3

ثانيا – وصف المشروع **4**

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 4

باء – الهدف الإنمائي للمشروع 5

جيم – المكونات/النتائج 5

ثالثا – تنفيذ المشروع **5**

ألف – النهج 5

باء – الإطار التنظيمي 6

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم وإدارة المعرفة 6

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء – الإشراف 7

رابعا – تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف – تكاليف المشروع 8

باء – تمويل المشروع 8

جيم – تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال – الاستدامة 10

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا – الاعتبارات المؤسسية **11**

ألف – الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء – المواءمة والتنسيق 11

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق 12

دال – الانخراط في السياسات 12

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا – التوصية **12**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الذيل

الإطار المنطقي

بوركينا فاسو

مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية (مشروع نير – تامبا)

تقرير رئيس الصندوق

خريطة منطقة المشروع

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

بوركينا فاسو

مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية (مشروع نير– تامبا)

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المتلقّي:	بوركينا فاسو
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والموارد المائية
التكلفة الكلية للمشروع:	114.6 مليون دولار أمريكي*
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	33.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 51.2 مليون دولار أمريكي تقريبًا)
مساهمة المتلقّي:	24.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	5.9 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

* تتضمّن كلفة المشروع الإجمالية تمويلاً ثانيا من الصندوق وستتم تعبئته بدءا من سنة 2013. وسيتم طلب موافقة المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها إلى بوركينا فاسو من أجل مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية (مشروع نير– تامبا) ، على النحو الوارد في الفقرة 48.

مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشرقية (مشروع نير– تامبا)

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف – التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009 بلغت نسبة النمو الاقتصادي في بوركينا فاسو بالقيمة الحقيقية 5.2 في المائة، إلا أن هذه النسبة تخفي تفاوتات حادّة سببها تغيّرات المناخ والصدمات الخارجية المتكررة. أما نسبة نمو السكان فتبلغ 3.1 في المائة، وبسبب هذه النسبة العالية لم يزد الناتج المحلي الإجمالي الفردي إلا بنسبة 2 في المائة. وفي خلال هذه الفترة، كان محرك النمو القطاع الأولي والقطاع من المستوى الثالث اللذان ساهما في 3.1 في المائة و1.3 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. أما الصادرات فقد ازدادت بمتوسط سنوي بلغت نسبته 8.3 في المائة، ومردّ ذلك إلى تضاعف إنتاج الذهب مؤخّراً وتحسّن سعر الصرف دوليًا. وبات الذهب يحتلّ المركز الأول في الصادرات، يليه القطن. أما التضخّم، الذي كان قد ناهز 12 في المائة سنة 2008 بسبب أزمة الغذاء، فإنه مستقرّ على نسبة سنوية تبلغ 2 في المائة.

2- بلغ عدد سكان بوركينا فاسو سنة 2010 نحو 15.73 مليون نسمة. وأهم ما يتميّز به شعب بوركينا فاسو هو صغر سنّه (تبلغ نسبة الشباب الذين يقلّ سنهم عن 15 عاماً 47 في المائة) وتركّزه في الريف (يقطن الريف 77 في المائة من سكان البلد). تحسّنت النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس تحسّناً ملموساً في التعليم الابتدائي فصارت 74.8 في المائة سنة 2010 بعد أن كانت 57 في المائة سنة 2005، إلا أن معدّل الإلمام بالقراءة لدى الشباب بلغ 28.7 في المائة سنة 2010.

3- تظهر نتائج المسح الشامل لظروف معيشة الأسر للفترة 2010/2009 تراجعاً مقداره 2.5 في المائة في انتشار الفقر منذ سنة 2003، وما زال 43.9 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر[1]، أكثرهم في منطقة الشمال (68 في المائة) والشرق (62 في المائة). حصل هذا التراجع بشكل أساسي في الريف (من 52.3 في المائة إلى 50.7 في المائة)، فيما ظلّت نسبة الفقر ثابتة في المدن (20 في المائة). ما زال إنتاج

[1] خط الفقر هو 203.5 دولار أمريكي بسعر صرف الدولار بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية في شهر يوليو/تموز 2012.

الحبوب، الذي يوفّر نحو ثلاثة أرباع المتحصل من الطاقة الغذائية، يسجّل فائضاً إجمالاً إلا أن متوسط الإنتاج الفردي قد تراجع.

4- يعاني 35 في المائة من أطفال بوركينا فاسو من سوء تغذية مزمن (من بينهم 15 في المائة يعانون من سوء تغذية حاد)، وأكثر المناطق تضرّراً هي المناطق الشرقية (46.6 في المائة) والشمالية الوسطى (39.1 في المائة). ويسود الضعف المعمّم وانعدام الأمن الغذائي نحو عشرين مقاطعة تشهد عجزاً بنيوياً وتقع غالبيتها في أربع مناطق (المنطقة الشمالية والساحل والشمالية الوسطى والشرقية). وبحسب توقّعات 2011–2012، ستعاني أكثر من نصف الأسر (58 في المائة) عجزاً في الحبوب. وتصل هذه النسبة في المنطقة الشمالية إلى 76 في المائة و72.5 في المائة في المنطقة الشمالية الوسطى و66 في المائة في المنطقة الشرقية وهي مناطق ريفية بمعظمها. تشهد بوركينا فاسو موجات هجرة خارجية كبيرة ولا سيما إلى الكوت ديفوار، ولكنه يشهد أكثر هجرات داخلية من الريف إلى المراكز العمرانية ومن المناطق الريفية الشمالية المكتظة نحو المناطق المروية التي ما زالت الأراضي الزراعية متاحة فيها (بوكل دو موهون، المنطقة الوسطى الشرقية ومنطقة كاسكاد والمنطقة الشرقية). ويقلّ سن 72 في المائة من المهاجرين عن أربعين سنة.

5- تبنّت بوركينا فاسو في ديسمبر/كانون الأول 2010 وثيقة بعنوان استراتيجية النمو المعجّل والتنمية المستدامة 2011–2015. تهدف الاستراتيجية إلى الوصول إلى نمو اقتصادي يؤدي إلى ارتفاع ملموس في دخل الأسر الحقيقي وزيادة في السلع والخدمات يمكن أن يستخدمها الفاعلون الاقتصاديون من دون المساس بالإرث الوطني وتركه للأجيال القادمة. وضعت استراتيجية النمو المعجل والتنمية المستدامة حول أربعة محاور: (1) النمو المعجّل؛ (2) وتعزيز الموارد البشرية والحماية الاجتماعية؛ (3) وتمتين التسيير؛ (4) والتنبّه للأولويات المقطعية في سياسات وبرامج التنمية.

6- وضعت الاستراتيجية أهداف نمو طموحة، إذ ينبغي أن يرتفع معدّل النمو ليفوق 10 في المائة ابتداءً من العام 2015. وسيكون مصدر النمو المرتقب في القطاع الأولي تحسّن الغلال والإنتاجية من الهطولات المطرية الجيّدة وعلى الأخص من: (1) التحكّم بالموارد المائية؛ (2) وتعزيز عمل الحكومة في مجال دعم المدخلات الزراعية؛ (3) وتأطير المنتجين وتدريبهم؛ (4) ودعم البحوث الزراعية بهدف إنتاج أصناف متلائمة وإدخالها؛ (5) ووصول المنتجين إلى المكننة الزراعية والقروض. ومن المرتقب أن تساهم الصادرات الزراعية، بما فيها المنتجات الحيوانية وقطاع التعدين في تقليص العجز التجاري. إلا أن تحقيق هذه الأهداف ما زال مرهوناً بالظروف المناخية والسلم الاجتماعي واستمرار المساعدات الخارجية، ويمكن أن يتأثّر بعواقب الصدمات الخارجية المحتملة.

7- بالنسبة للقطاع الريفي الواقع تحت مسؤولية وزارة الزراعة والموارد المائية ووزارة البيئة والتنمية المستدامة ووزارة الثروة الحيوانية، فقد صيغت الاستراتيجيات المتعلّقة به والتي تدخل ضمن استراتيجية النمو المعجّل والتنمية المستدامة ضمن إطار البرنامج الوطني للقطاع الريفي. في يوليو/تمّوز 2012، اعتمدت وثيقة البرمجة 2011–2015 المنسّقة مع وثائق البرمجة التابعة لباقي بلدان المنطقة دون الإقليمية، ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولكن آليات التنفيذ لم تكتمل بعد. يهدف البرنامج الوطني للقطاع الريفي إلى المساهمة المستدامة بالأمن الغذائي والتغذوي والنمو الاقتصادي المتين والحد من الفقر، ويترجم كل مهام الوزارات الثلاث المعنية بالقطاع الريفي إلى برامج فرعية متماسكة. وبذلك، يصبح البرنامج الوطني

للقطاع الريفي الإطار المرجعي الوحيد لتمويل الأعمال في القطاع وتنفيذها، وهو يدور حول خمسة محاور وثلاثة عشر برنامجاً فرعياً.

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

8- تهدف استراتيجية الصندوق في بوركينا فاسو إلى تحسين الظروف المعيشية وزيادة دخول السكان الريفيين الفقراء وتأمينها وتنويعها، ولا سيما لدى النساء والشباب. وتسعى الاستراتيجية التي وضعت في شكل رسمي في وثيقة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2007–2012 إلى بناء آليات مؤسسية مستدامة تدعم الاستثمارات والسياسات والابتكارات من شأنها أن تحد من الفقر من خلال: (1) زيادة دخول المجموعات المستهدفة من خلال تنمية المشروعات الصغرى وسلاسل القيمة الزراعية؛ (2) وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بفضل إدخال تقنيات زراعية (إحياء الأغواط، وصون التربة والمياه، والري الدقيق، إلخ)؛ (3) تعزيز قدرة فقراء الأرياف، ولا سيما النساء والشباب، على العمل من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات المرتبطة باختيار الاستثمارات وإدارتها في قراهم ومجتمعاتهم المحلية وفي آليات تأمين حيازة الأراضي.

9- تتضمّن حافظة برامج الصندوق في بوركينا فاسو اليوم خمسة برامج ومشروعات جارية: (1) برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية؛ (2) وبرنامج التنمية الريفية المستدامة؛ (3) ومشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية؛ (4) ومشروع إدارة الري والمياه على النطاق الصغير؛ (5) وبرنامج دعم القطاع الخاص وتعزيزه في الريف. ساعد البرنامجان الأولان المرتكزان على إدارة خصوبة التربة المزارعين على تطبيق تقنيات صون المياه والتربة في مناطق تدخلهما، ومن هذه التقنيات، تقنية أحواض زاي[2]، والأحواض على شكل هلال، والحواجز الصخرية، والحواجز النباتية، والسدود الترشيحية. ساهمت هذه البرامج مساهمة كبيرة في مناطق لم تكن زراعية في السابق وكانت مهجورة لزمن طويل لأنه كان من المعتقد أنه لا يمكن استصلاحها. وقد أظهرت تقنيات صون المياه والتربة أنه من الممكن إعادة إحياء الغطاء النباتي لهذه الأراضي وإعادة زرعها. ليست الاستثمارات في تقنيات صون المياه والتربة وصيانة التربة وإعادة تكوينها أمراً جديداً في بوركينا فاسو، فعلى سبيل المثال، قدّم الصندوق دعماً كبيراً لتنفيذ هذه التقنيات من خلال حافظة استثماراته في السنوات الثلاثين الماضية. أتاحت تقنيات صون التربة والمياه وصيانة التربة وإعادة تكوينها تحسين سبل عيش سكان الريف تحسيناً ملموساً وإعادة تأهيل أجزاء كبيرة من الأراضي المتدهورة.

10- على الرغم من التقدّم المنجز، ما زالت نسبة انتشار الفقر عالية جداً في المنطقة الشمالية والشمالية الوسطى والشرقية من بوركينا فاسو. فهي تواجه ظروفاً بيئية صعبة، ترتبط بمناخ الساحل شبه القاحل وضغطاً متزايداً سببه الأنشطة البشرية. وتتدهور أجزاء كبيرة من أراضي هذه المناطق، ويظهر ذلك في انحسار الغطاء النباتي، واستنفاذ التربة وتآكلها وتراجع منسوب المياه الجوفية. الهطولات المطرية ضئيلة بالإجمال وغير منتظمة ولا تطال كل المناطق، والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها سكان الريف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأراضي والموارد المائية والمراعي والغابات. أما الأنشطة الزراعية فهي رهينة تغيّر

[2] أحواض تقليدية محسّنة.

الظروف المناخية الزراعية إلى حدّ كبير. ويضاف إلى ذلك، جمود نظم تأمين حيازة الأراضي وعدم استقرارها يجعلها أحد العوائق الأساسية أمام الاستثمار في الزراعة وتربية الحيوانات.

11- وبناء على ذلك، تقضي استراتيجية الصندوق بالاستمرار في الاستثمار في مناطق تدخّل برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية وبرنامج التنمية الريفية المستدامة اللذين سينتهيان قريباً وإضافة آخر مقاطعتين في المنطقة الشمالية الوسطى. وباعتماد نهج توسّعي، سيستند مشروع *نير– تامبا*[3] الجديد على أنشطة صون المياه والتربة وصيانة التربة وإعادة تكوينها التي أعطاها الصندوق القيمة المضافة الكبرى في إطار المشروعات السابقة. ويتلاءم مشروع نير– تامبا تماماً مع استراتيجية النمو المعجّل والتنمية المستدامة وسيساهم في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للقطاع الريفي، من خلال الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية للمنطقة الشمالية والشمالية الوسطى والشرقية.

ثانيا – وصف المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

12- تتألّف منطقة المشروع من ثلاث مناطق، المنطقة الشرقية والشمالية الوسطى والشمالية. ويقدّر إجمالي عدد القرى المعنية بالمشروع بنحو 000 2 قرية. وعشر مقاطعات من المقاطعات الاثنتي عشرة المستهدفة هي لغاية اليوم مناطق تدخّل برنامج التنمية الريفية المستدامة وبرنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية ، الأمر الذي سيتيح تعزيز مكتسبات المشروعين وتنميتها.

13- يطال الفقر النقدي نصف الأسر في المنطقة الشمالية الوسطى والشمالية وثلثي الأسر في المنطقة الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة نسبة أقل، وإنما لا يستهان بها، من الأسر التي تعاني انعدام أمن غذائي مزمن (46 في المائة من الأسر في المنطقة الشمالية، و38 في المائة من الأسر في المنطقة الشمالية الوسطى، و31 في المائة في المنطقة الشرقية). وفي السنة الزراعية العادية، لا يحقق إلا ثلث الأسر الريفية في المنطقتين الشمالية والشمالية الوسطى ونصف الأسر في المنطقة الشرقية اكتفاءً ذاتياً من الحبوب (وبسبب الهطولات المطرية غير الكافية لم يحقق اكتفاءً ذاتياً في خلال السنة الزراعية 2012/2011 إلا ربع الأسر في المنطقة الشمالية والشمالية الوسطى وثلثها في المنطقة الشرقية). وبشكل عام، تعاني موازين الأغذية في منطقة التدخّل عجزاً، ويعدّ الأمن الغذائي للأسر الأضعف تحدياً أساسياً.

14- يقدر عدد الأسر المستهدفة ضمن مشروع نير– تامبا بنحو 000 190 أسرة، أي قرابة 000 250 1 شخص. وتتألّف المجموعات المستهدفة من أسر ريفية أصابها الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي، أي ما يزيد على نصف عدد الأسر في منطقة المشروع. أما المستهدفون أو المستفيدون بشكل مباشر من المشروع فيقدّر عددهم بنحو 000 40 أسرة، ثلثهم على الأقل يتألف من أسر شابّة ستستفيد مباشرة من واحد أو أكثر من أنشطة الدعم في المشروع. أما عدد النساء المستفيدات بشكل مباشر وباسمهن الخاص من واحد أو أكثر من أنشطة الدعم في المشروع فيقدّر بنحو 000 30 امرأة على الأقل.

[3] تعني عبارة نير- تامبا "الأمل الذي يجمعنا".

باء – الهدف الإنمائي للمشروع

15- غاية المشروع هي تحسين الظروف المعيشية ودخول السكان الريفيين الأقل حظوة. أما الهدف الخاص للمشروع فهو مساعدة المجموعات المستهدفة على بناء وتعزيز اكتفاءها الذاتي وقدرتها على الاضطلاع بشكل متزايد بدور المحرّك في بناء نسيج اقتصادي واجتماعي مستدام، يعترف به الفاعلون الآخرون.

جيم – المكونات/النتائج

16- المكوّن الأهم من حيث حصّته في ميزانية المشروع هو مكوّن "تحسينات صغيرة في حيازة الأراضي على مستوى القرى". يهدف هذا المكوّن إلى تعزيز مناعة الأسر والحيازات والقرى إزاء التغيرات المناخية. وسيدعم هذا المكوّن الأنشطة التالية: (1) تهيئة أغواط تسمح بالتحكم جزئياً بالمياه المخصّصة أساساً لإنتاج الأرز؛ (2) وتهيئة محيطات صغيرة لزراعة الخضروات في القرى بالقرب من نقاط مياه أو آبار مخصّصة لري الخضروات؛ (3) وتهيئة قطع أرض زراعية فردية أو جماعية واستصلاح الأراضي المتدهورة باستخدام تقنيات صون المياه والتربة وصيانة التربة وإعادة تكوينها؛ (4) واستصلاح الأراضي المتدهورة باللجوء إلى تقنيات ميكانيكية أو بيولوجية بهدف استخدامها في الإنتاج الزراعي الحراجي الرعوي.

17- المكوّن الثاني هو مكون "تكثيف الحيازات الصغيرة وتنمية إنتاجها" الذي يُعنى بالمساحات المهيأة أو المستصلحة بدعم من المشروع ضمن المكوّن الأول أو بمساحات مستغلّة أصلاً. يهدف هذا المكوّن إلى تعزيز تكثيف الأنشطة الزراعية وأنشطة تربية الحيوانات وتنويعها وتنمية المنتجات الزراعية الحراجية الرعوية "الصالحة" المراعية للبيئة والتي تسمح بتجدد الموارد الطبيعية وإدارتها إدارة مستدامة. ويشمل المكوّن الثاني مكونين فرعيين: (1) زيادة العرض في مجال خدمات الدعم الاستشاري؛ (2) ودعم المبادرات المحلية لتنمية الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات وتنمية الموارد الطبيعية.

18- أما المكوّن الثالث وهو "تنظيم الفاعلين وإقامة الشبكات في ما بينهم" فيحتوي على ثلاثة مكونات فرعية: (1) تعزيز قدرات المجموعات المستهدفة والمنظمات الريفية والمنتخبين البلديين؛ (2) والدعم المؤسسي لغرف الزراعة؛ (3) والدعم المؤسسي للإدارات الإقليمية.

ثالثا – تنفيذ المشروع

ألف – النهج

19- سيطبّق المشروع في كل نُهجه وأنشطته وأساليب التنظيم والتنفيذ مبدأ تفويض السلطة الذي يعطي الأولوية للتعاطي مع المستويات المحلية قبل التعاطي مع المستويات الأعم والأشمل. هذا المبدأ أساسي في بناء نسيج اقتصادي واجتماعي ومؤسسي مستدام وفعّال، وسيطبّق بالتحديد على البعدين الجغرافي والمؤسسي وكذلك في مجال إدارة المشاريع الريفية وإدارة المعرفة.

باء – الإطار التنظيمي

20- ستتولّى وزارة الزراعة والموارد المائية الوصاية التقنية على المشروع وتنشئ لهذه الغاية لجنة توجيهية للمشروع تطبيقاً للنصوص السارية. وتتألّف هذه اللجنة من ممثّلين عن: (1) الدولة؛ (2) ومنتخبين من غرف الزراعة الإقليمية؛ (3) والمنظمات المهنية الزراعية؛ (4) وخبراء في التمويل الصغري؛ (5) ورابطات إقليمية وبلدية. ولتيسير الانتقال نحو البرنامج الوطني للقطاع الريفي، ستضمّ اللجنة منذ بداياتها عضواً تنتدبه الأمانة الدائمة لتنسيق السياسات القطاعية الزراعية. وسيرأس اللجنة أمين عام وزارة الزراعة والموارد المائية.

21- وستعيّن كل من وزارة الزراعة والموارد المائية ووزارة البيئة والتنمية المستدامة ووزارة الثروة الحيوانية ووزارة الاقتصاد والمال، كل في إدارة الدراسات والتخطيط التابعة لها، منسّقاً يشارك في الإشراف على المشروع. وستشكّل وزارة الزراعة والموارد المائية في بادئ الأمر وحدةً لإدارة المشروع تتمتّع بالاستقلالية الإدارية والمالية في العاصمة أوغادوغو، وستعمل هذه الوحدة وفق قواعد الإدارة المستندة إلى النتائج.

22- عندما توضع آليات تنفيذ البرنامج الوطني للقطاع الريفي قيد التنفيذ، تتّفق الحكومة والصندوق على جدول زمني وشروط محدّدة لسير الآلية المؤسسية والتشغيلية. وفي هذا الإطار، سيرتبط المشروع ببرنامجين فرعيين تابعين لوزارة الزراعة والموارد المائية هما: (1) برنامج التنمية المستدامة للموارد المائية للأغراض الزراعية للتحسينات والجزء المتعلّق بحيازة الأراضي (المكوّن الأول)؛ (2) وبرنامج دعم الاقتصاد الزراعي لباقي أنشطة المشروع. وستنشأ خليّة تقنية خاصّة بالمشروع داخل كل برنامج فرعي، أما الفرق المعنية بالتنسيق والتنظيم الإداري والمالي والرصد والتقييم، فسترتبط بالبرنامج الفرعي المعني بدعم الاقتصاد الزراعي.

23- منذ بدء المشروع، ستكلّف غرف الزراعة الإقليمية بتنفيذ جزء من أنشطة الدعم بحسب الشروط المحددة في اتفاقية تكليف بإدارة المشروع تبرم بين الدولة وغرف الزراعة الإقليمية ويوافق عليها الصندوق.

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم وإدارة المعرفة

24- ستتيح آلية الرصد والتقييم: (1) الاستجابة لطلب الصندوق والحكومة من المعلومات حول الأنشطة والنتائج المباشرة وأثر المشروع على المدى القصير وعلى المدى الأطول؛ (2) وإعداد المعلومات اللازمة للتوجيه الاستراتيجي وتنظيمها ونشرها. يعتبر الرصد والتقييم عنصران أساسيان في تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل وينبغي أن يُدمجا في كافة مراحل دورات العمل المرتبطة بالمشروع. وسيولى رصد فاعلية الاستهداف أهميةً خاصّة.

25- ستوضع آلية رصد وتقييم تشاركية لكل مجال من مجالات الأنشطة بالإضافة إلى آلية مقطعية على المستوى الإقليمي. ستشمل الآلية ورش عمل تنظّم سنوياً أو وفق وتيرة تناسب كل نشاط لوضع بيان بالعمل وتقديم اقتراحات. وسيدعى الفاعلون والشركاء الأساسيون في كل نشاط إلى المشاركة في هذه العملية التي ستطلقها غرف الزراعة الإقليمية. ويقضي البرنامج الوطني للقطاع الريفي بوجود إطار تشاوري بين الفاعلين في القطاع الريفي في كل منطقة. وسيندرج المشروع في هذه المقاربة ويساهم في تعزيزها. وعلاوة على ذلك

وعلى المستوى الإقليمي، ستنظّم غرف الزراعة الإقليمية والإدارات الإقليمية ورش عمل مشتركة خاصة بالمشروع للرصد والتقييم وللبرمجة.

26- تطبيقاً لمبدأ تفويض السلطة، تهدف استراتيجية المشروع في مجال إدارة المعرفة إلى ترسيخ المهارات ضمن البنى المحلية المستدامة وأوّلها المنظمات الريفية وأيضاً غرف الزراعة الإقليمية والإدارات الإقليمية ومساعدة هؤلاء الفاعلين المحليين على امتلاك آليات مستدامة للوصول إلى المعارف. وسيكون المشروع أداة لإرساء وتعميم السياسات والإطار القانوني والتنظيمي لبوركينا فاسو.

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير

27- سيفتح حساب مخصّص بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية لاحتياجات المشروع لدى المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، وحساب بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية تغذّيه مساهمة الحكومة وموارد المشروع الأخرى. ويُجري سنوياً مكتب مراجعة، اختير بموجب مناقصة، مراجعة عامة للمشروع، وفق المعايير الدولية، ويطلب منه تقديم توصيات مفصّلة عن إجراءات إدارة المشروع.

28- يتبنّى نظام التوريد في بوركينا فاسو المبادئ التوجيهية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في هذا المجال. في يونيو/حزيران 2011، اعتبر صندوق النقد الدولي تحسين التوريد من أهم التحديات التي ينبغي أن تواجهها حكومة بوركينا فاسو لكي يساهم الاستثمار العام في استراتيجية النمو المعجّل والتنمية المستدامة على المستوى اللازم. ولتفادي أي تأخر كبير في انطلاق المشروع، ستورّد المركبات والتجهيزات المستوردة ضمن إطار عقد أبرم مع مؤسسات الأمم المتحدة. وستحتوي الرسالة الموجّهة إلى المستفيدين شروطاً تستهدف ضمان: (1) اختيار مقدمي الخدمات بناء على النوعية والتكلفة؛ (2) ومشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التوريد؛ (3) ومراجعة الصندوق لملفات العروض المقدّمة؛ (4) وذكر دور الصندوق. تقوم غرف الزراعة الإقليمية بتوريد وإدارة العقود الداخلة ضمن اتفاقية تكليف غرف الزراعة بإدارة المشروع، ولا سيما طلب تقديم اقتراحات لاختيار مقدمي الدعم الاستشاري، على أن يتم ذلك وفق إجراءات يرتضيها الصندوق. ووفق التوجّه المطلوب لتنفيذ البرنامج الوطني للقطاع الريفي، سيعتمد منطق إدارة يستند إلى النتائج الكمية والنوعية لكل العقود والاتفاقيات التي ستبرم ضمن إطار هذا المشروع.

هاء – الإشراف

29- يخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر بالاشتراك مع الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم مكتب الصندوق في بوركينا فاسو، الذي يعمل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2010، بتأمين الوجود الضروري لدعم التنفيذ. وفي السنتين الثالثة والسادسة من المشروع، سيقوم الصندوق بالاشتراك مع الحكومة باستعراض وسيط مشترك. ويقضي الاستعراض بتقديم بيان بالأنشطة المنجزة ومقارنتها بالأهداف الموضوعة وتحليل ملاءمة المنهجيات والنجاحات والصعوبات والإخفاقات. يعدّ الاستعراض فرصة للتأكّد من المدفوعات من الموارد وتحديد ما إذا كانت إعادة تخصيص الأموال و/أو تأمين أموال إضافية أمراً ضرورياً. وأخيراً سيُقترح تحديثٌ لخطط العمل للمدّة الباقية من المشروع وذلك لتوحيد الاستراتيجية والتنفيذ أو إعادة توجيههما وضمان تحقيق الأهداف.

رابعا – تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف – تكاليف المشروع

30- يمتد المشروع على مدى ثماني سنوات، وتقدّر تكاليفه الإجمالية بنحو 56.6 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي نحو 114.6 مليون دولار أمريكي بما في ذلك الطوارئ المادية والمالية. وتقدّر التكاليف الأساسية بنحو 47 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي نحو 89.5 مليون دولار أمريكي عند سعر صرف وسطي يعادل 495 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي. وقد احتسبت نسبة 10 في المائة من التكاليف الأساسية للطوارئ المادية. أما الطوارئ المالية فقدرت نسبتها بنحو 19 في المائة من التكاليف الأساسية، وقد احتسبت على أساس نسبة تضخم عالمية قدرها 2 في المائة سنويا، ونسبة تضخم محلية قدرها 3 في المائة سنويا لكامل مدّة المشروع .

باء – تمويل المشروع

31- سيستقطب المشروع تمويلين من الصندوق: الأول منحة قيمتها 51.16 مليون دولار أمريكي ستقدّم سنة 2012، وقد أعطيت على أساس الأموال المتاحة بموجب الدورة الحالية من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2010–2012؛ والثاني تمويل مرتقب ضمن إطار الدورة القادمة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2013–2015 و/أو تمويل مشترك محتمل. سيعرض طلب الموافقة على تمويل إضافي بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على مجلس الإدارة للموافقة. سيساهم الصندوق بنحو 73.8 في المائة من إجمالي تمويل المشروع. أما المستفيدون فسيشاركون في التمويل من خلال تقديم اليد العاملة بما يساوي 5.9 مليون دولار أمريكي، أي 5.2 في المائة من ميزانية المشروع الإجمالية. وستساهم حكومة بوركينا فاسو بنحو 24.1 مليون دولار أمريكي، بما فيه الرسوم والضرائب، أي 21.1 في المائة من إجمالي تكلفة المشروع أو 22.2 في المائة إذا لم نأخذ في الحسبان مساهمة المستفيدين. تقدّر قيمة مساهمة الحكومة صافية من الضرائب، بنحو 9.7 مليون دولار أمريكي، أي 8.4 في المائة من إجمالي تكلفة المشروع.

جدول: تكاليف المشروع بحسب مصدر التمويل

	منحة الصندوق		مساهمة الحكومة		مساهمة المستفيدين		المبلغ الإجمالي		عملات أجنبية	عملة محلية (من دون الضريبة)	رسوم وضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
أ. تنمية وتطوير القدرات الإنتاجية											
1. تنمية القدرات الإنتاجية	30 017.7	72.2	6 972.8	16.8	4 603.9	11.1	41 594.3	36.3	4 060.5	31 370.5	6 163.4
2. استصلاح الأراضي المتدهورة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
3. دعم إدارة المشروع المستدامة وتأمين حيازة الأراضي	7 430.6	74.9	2 492.1	25.1	–	–	9 922.6	8.7	1 462.7	7 253.7	1 206.3
مجموع فرعي	**37 448.2**	**72.7**	**9 464.9**	**18.4**	**4 603.9**	**8.9**	**51 517.0**	**44.9**	**5 523.2**	**38 624.2**	**7 369.6**
ب.التكثيف والتطوير											
1. زيادة العرض في مجال الدعم الاستشاري	15 146.6	75.0	5 048.9	25.0	–	–	20 195.5	17.6	3 382.0	14 026.3	2 787.2
2. دعم المبادرات المحلية لتنمية الإنتاج	9 294.5	74.9	1 804.4	14.5	1 306.1	10.5	12 404.9	10.8	264.5	11 765.7	374.7
مجموع فرعي	**24 441.1**	**75.0**	**6 853.2**	**21.0**	**1 306.1**	**4.0**	**32 600.4**	**28.4**	**3 646.5**	**25 792.0**	**3 161.9**
ج.تعزيز القدرات											
1. المجموعات المستهدفة	6 791.8	75.0	2 263.9	25.0	–	–	9 055.8	7.9	113.5	8 006.1	936.2
2. غرف الزراعة	8 179.2	74.4	2 818.4	25.6	–	–	10 997.6	9.6	2 903.1	6 373.7	1 720.8
3. الإدارات الإقليمية	2 172.8	71.8	854.4	28.2	–	–	3 027.2	2.6	1 438.8	967.1	621.4
مجموع فرعي	**17 143.8**	**74.3**	**5 936.8**	**25.7**	–	–	**23 080.6**	**20.1**	**4 455.4**	**15 346.8**	**3 278.4**
د. إدارة المشروع											
1. الموظّفون	1 706.8	75.0	568.9	25.0	–	–	2 275.7	2.0	–	2 275.7	–
2. التجهيزات والدراسات	1 690.7	74.2	587.2	25.8	–	–	2 277.9	2.0	317.7	1 761.1	199.1
3. سير العمل	2 171.9	75.0	724.0	25.0	–	–	2 895.9	2.5	718.4	1 743.1	434.4
مجموع فرعي	**5 569.4**	**74.8**	**1 880.1**	**25.2**	–	–	**7 449.5**	**6.5**	**1 036.1**	**5 780.0**	**633.5**
كلفة المشروع الإجمالية	**84 602.6**	**73.8**	**24 134.9**	**21.1**	**5 910.0**	**5.2**	**114 647.5**	**100.0**	**14 661.2**	**85 542.9**	**14 443.4**

جيم – تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

32- تقدّر نسبة الربحية الاقتصادية على مدى 25 عاماً بنحو 17.6 في المائة، ويسترد الاستثمار بعد 15 سنة على بدء التنفيذ. أما القيمة المضافة الإضافية التي نتجت عن المشروع وحصل عليها المستفيدون المباشرون بعد انطلاق المشروع فتقدّر بنحو 18 مليون دولار أمريكي سنوياً.

33- وعلاوة على الفوائد التي يمكن حسابها مباشرةً، سيساعد المشروع في الحد من الهجرة الريفية والهجرة ويسمح لنحو 000 12 أسرة بالحصول بشكل آمن ومستدام على قطع أرض مهيّأة مما سييسّر استقرارها في مناطق التدخّل. وبفضل زيادة طلب المستفيدين أنفسهم على السلع والخدمات، ستنشأ آفاق جديدة في الريف إضافة إلى الوظائف الجديدة التي ستخلق مباشرة. ستتيح التحسينات و/أو تقنيات التكثيف تحسناً في الأمن الغذائي لنحو 000 40 أسرة معنية مباشرة (أي ربع الأسر الضعيفة في المنطقة). وستُكتسب هذه الفوائد الأساسية من دون أن تؤدّي إلى تدهور الموارد الطبيعية وإنما من خلال تعميم فضلى الممارسات لإحيائها وإدارتها إدارة مستدامة. وستتيح دورات محو الأمية لنحو 000 20 بالغ، أكثريتهم من النساء ولكن من بينهم أيضا

شباب تركوا المدرسة (فتية وفتيات)، الحصول على مواد للقراءة وللتدرّب على الحسابات البسيطة. أما التدريبات التقنية الخاصة فستتوجّه إلى 000 10 شخص على الأقل. وستطال أنشطة الإعلام والتعليم والتواصل التي تُجرى في القرى نحو 000 15 مشاركٍ على الأقل.

دال – الاستدامة

34- من حيث استدامة أثر المشروع تعتبر التحسينات في حيازة الأراضي وتنمية قدرات إدارة المياه السطحية وصونها أحد أهم هوامش تقدّم إنتاجية الحيازات الصغيرة، وغالبًا ما تكون نقطة انطلاق تتيح استغلال إمكانيات التكثيف الأخرى بما يسمح بالحصول على مكاسب إنتاجية إضافية. يعزّز نهج المشروع استدامة البنى الأساسية التقنية واستدامتها الاجتماعية أيضًا. وسيعمل المشروع على تشجيع اندماج الفئات الأضعف (النساء والأسر الشابة الريفية التي لا تملك أراضٍ مهيّأة) وتأمين حيازات الأراضي لها عوضًا عن تعزيز تركّز الأراضي ضمن محيطات مهيّأة. وسيساهم تنظيم الأراضي، وبشكل أعمّ، كل التقنيات ومسارات التكثيف التي روّج لها المشروع في الحفاظ على قدرة استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها وحتى إحيائها وزيادتها. وستساهم مكاسب الإنتاجية المحقّقة في الحفاظ على نسيج كثيف من الحيازات الصغيرة وتأمين استمراريته. وسيرسّخ المشروع المهارات التقنية على الصعيد المحلي كما سيساعد في إنشاء آليات مستدامة للوصول إلى المعرفة ونشر المعارف والمهارات ومشاركتها.

35- في المدى المتوسّط والبعيد، يتطلّب ضمان استدامة الأثر وضع إطار شراكة يجمع بين الدولة المركزية والمجتمعات المحلية والمنظّمات المهنية القوية بالإضافة إلى نشوء غرف الزراعة وتعزيزها. وسيساهم المشروع في ذلك من خلال تعزيز عمل إطار الشراكة على المستويات التي سيتدخل فيها مباشرة وتعزيز المشاركة العادلة للمجموعات التي يستهدفها الصندوق.

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

36- إن اضطلاع الفاعلين غير الحكوميين بمسؤولياتهم وإرساء عملية الإدارة التشاركية للتنمية الريفية يضع حداً للممارسات الراسخة والتي تكلّف الجهات الرسمية حصرياً بمسؤولية التخطيط وتنفيذ التنمية الريفية. ويتواءم هذا الإطار الجديد، الذي يولي أدواراً أساسية إلى المنظمات المهنية وغرف الزراعة وغيرها من الفاعلين المحليين، مع التطوّر المؤسسي العام في بوركينا فاسو الذي أدخل اللامركزية على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المجتمعات المحلية. إلا أن هذا الإطار يتطلّب إنشاء علاقات من نوع جديد (أقل تراتبية وأكثر تشاركية) بين مختلف الفاعلين ويفترض إعادة تحديد أدوار الجميع وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وتوضيحها .

37- ينبغي أن تكون العملية تدريجية وأن تنخرط في منظور متوسّط وطويل الأمد، كما يبدي ذلك مثال اللامركزية. وسيدعم المشروع هذا الانتقال بعد أن يتّبع منذ البدء التنظيم المؤسسي الجديد، إلا أنه سيسهر على: (1) دعم الفاعلين الناشئين وتكليفهم بمسؤوليات؛ (2) والمساهمة في إدخال أنواع علاقات الشراكة التي بدأت بين هؤلاء الفاعلين والدولة على المستوى الوطني وتعزيزها على الصعيد الإقليمي والمناطقي؛ (3) ومساعدة الفاعلين "التقليديين" على إثبات وظائفهم الجديدة ونسج شراكات مع الفاعلين الجدد.

38- ينخرط المشروع في منطق دعم الانتقال وإدارته على المدى المتوسّط والمدى الطويل وذلك لمواجهة مخاطر الممارسات التقليدية المرتبطة بحيازةالأراضي وقدرتها على وقف و/أو كبح الاستثمارات الريفية ولا سيما

استثمارات المجموعات التي يستهدفها الصندوق والتي لا تملك أي سلطة تفاوض تذكر ضمن هذا النظام التقليدي. ولهذه الغاية، سيعمل الصندوق على (1) تشجيع نشر النصوص على أوسع نطاق وفهمها وتملّكها من قبل مختلف مجموعات المصالح؛ (2) وإدخال الشروط الجديدة المنصوص عليها تدريجيًا؛ (3) وإتاحة المجال للفاعلين وشركاء المشروع للمشاركة في المراقبة وتحليل الممارسات الاجتماعية الجديدة التي نتجت عن النصوص التشريعية والأنظمة الجديدة.

خامسا – الاعتبارات المؤسسية

ألف – الامتثال لسياسات الصندوق

39- يتّسق المشروع مع سياسات الصندوق واستراتيجيته للفترة 2011–2015، ولا سيّما تلك المتعلّقة بالاستهداف والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أن يصبحن مستقلاّت والوصول إلى الأراضي وخدمات التمويل الريفي. ويتّسق المشروع كذلك مع استراتيجية الصندوق المتعلّقة بالتغيّر المناخي وسياسة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

40- ليس من المتوقّع أن يكون للمشروع آثار سلبية على البيئة ولا على المجتمع، الأمر الذي يسمح بتصنيفه ضمن الفئة "باء". وبالفعل ستساهم التحسينات التي ستنجز في تجدّد أو استرجاع الموارد الطبيعية في مناطق التدخّل أو تحسين مناعتها. وقد أظهرت تقنيات صون المياه والتربة وصيانة التربة وإعادة تكوينها أثراً إيجابياً على البيئة وقدرة على بناء مسارات تكثيف "صالحة" في هذا المجال.

باء – المواءمة والتنسيق

41- يدعم المشروع الحكومة في تحقيق استراتيجية النمو المعجّل والتنمية المستدامة وتنفيذ البرنامج الوطني للقطاع الريفي من خلال دعم بناء إطار مؤسسي للقطاع الريفي، ولهذا الغرض سيدعم غرف الزراعة والمنظّمات المهنية ويدعم انتظامها وفق المهن و/أو سلاسل القيمة وتحديث الجهاز الإداري اللامركزي وإعادة تركيز عمله على المهام السيادية للدولة. وهو سيعزّز بالتالي الأسس اللازمة لإدارة التنمية الريفية إدارة تشاركية تأخذ في الحسبان مصالح المجموعات التي يستهدفها الصندوق.

42- وبالإضافة إلى ذلك، سيرتبط المشروع بالبرنامج الوطني لتدبير الأراضي وبرنامج دعم سلاسل قيمة المنتجات الزراعية الرعوية الحراجية ومشروع تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي التي يموّلها البنك الدولي وبرنامجي الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية الحالي والمستقبلي (برنامج دعم تنمية الزراعة في بوركينا فاسو وبرنامج النمو والتوظيف في الريف). تتشارك هذه المشروعات والبرامج في الهم نفسه وهو المساهمة في وضع بنى ونهج وأدوات وإجراءات مبتكرة ومستدامة يمكن أن تتبنّاها وتمتلكها الدولة وشركائها، ولا سيما غرف الزراعة والمنظّمات المهنية لكي تساهم معاً في تنفيذ البرنامج الوطني للقطاع الريفي وتحقيق استراتيجية النمو المعجّل والتنمية المستدامة.

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق

43- سيستمرّ المشروع في الاستثمار في مناطق تدخّل برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية وبرنامج التنمية الريفية المستدامة اللذين سيشارفان على الانتهاء قريبًا. وسيرتكز المشروع، عبر اعتماد نهج تكرار على نطاق واسع، على أنشطة صون المياه والتربة وصيانة التُّربَة وإعادة تكوينها التي أعطاها الصندوق أهم قيمة مضافة في إطار البرامج السابقة .

دال – الانخراط في السياسات

44- سيكون المشروع أداة لنشر السياسات والإطار القانوني والتنظيمي في البلاد والتوعية بشأنها. كما سيساهم في تحسينها وإثرائها، ولا سيّما من خلال: (1) أنواع جديدة من العلاقات وتقاسم الأدوار بين الحكومة والفاعلين الريفيين ولا سيما غرف الزراعة؛ (2) والمجلس الزراعي؛ (3) والممارسات المتعلّقة بالأراضي.

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني

45- ستشكل اتفاقية التمويل بين بوركينا فاسو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المتلقّي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

46- وبوركينا فاسو مخوّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا – التوصية

48- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى بوركينا فاسو منحة تعادل قيمتها ثلاثة وثلاثين مليوناً ومائتي ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 200 33 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

"Projet de gestion participative des ressources naturelles et du développement rural du Nord, Centre-Nord et Est"(Projet Neer-Tamba)

(Négociations conclues le 31 octobre 2012)

Le Burkina Faso ("le Bénéficiaire")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds'' ou "le FIDA")

(désigné individuellement par "la Partie'' et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2), et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde au Bénéficiaire un don ("le don"), que le Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1. Le montant du don est de 33 200 000 DTS (équivalent à 51 160 000 USD).

2. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

3. Dès l'entrée en vigueur de l'Accord de don, le Bénéficiaire ouvrira au nom du Projet un compte désigné en Francs de la communauté financière africaine (« FCFA ») auprès de la Banque Centrale des États de l'Afrique de l'Ouest (« BCEAO ») à Ouagadougou pour recevoir les ressources du don.

4. Le Bénéficiaire fournit des fonds de contrepartie aux fins du projet pour un montant de 7 216 400 000 FCFA, soit environ 21% du coût total du projet, représentant sa contribution, y compris l'ensemble des droits, impôts et taxes grevant les biens et services qui seront pris en charge par le Bénéficiaire au moyen d'exonérations des droits et taxes sur les importations ou en recourant à la procédure des chèques tirés sur le Trésor. Le Bénéficiaire ouvrira un compte trésor en FCFA où il procédera au virement des fonds de contrepartie du Projet.

5. Dès l'entrée en vigueur de l'Accord de don, un compte de Projet libellé en FCFA destiné à recevoir les ressources provenant du don sera ouvert au nom du Bénéficiaire auprès d'un établissement bancaire acceptable pour le FIDA.

Section C

1. L'agent principal du Projet est le Ministère de l'agriculture et de l'hydraulique (« MAH ») du Bénéficiaire.

2. Les autres parties au Projet sont le Ministère des ressources animales (« MRA ») et le Ministère de l'environnement et du développement durable (« MEDD ») du Bénéficiaire.

3. La date d'achèvement du projet est fixée au huitième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du don et la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des motifs supplémentaires de suspension du présent accord:

a) Le Manuel d'exécution du Projet ou l'une de ses dispositions, a été suspendu, résilié en tout ou partie, a fait l'objet d'une renonciation ou de toute autre modification sans le consentement préalable du Fonds et lorsque le Fonds considère que ces évènements ont eu ou auront, vraisemblablement, un effet préjudiciable grave sur le Projet.

b) Les cadres principaux du Projet, à savoir le Coordonnateur de l'Unité de gestion du Projet (« UGP »), le Responsable administratif et financier, le Responsable de suivi-évaluation, le Responsable de la Cellule Aménagements et le Responsable de la Cellule Économie Agricole ont été retirés du Projet sans l'assentiment préalable du Fonds.

2. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles, préalables aux retraits des fonds:

a) Le compte désigné a été ouvert auprès de la BCEAO;

b) Les fonds de contrepartie pour la première année ont été inscrits dans la loi de finance du Bénéficiaire et un premier dépôt de 74 500 000 FCFA a été effectué par le Bénéficiaire;

c) Le Comité de Pilotage (« CP ») et l'UGP ont été créés par arrêtés ministériels et les cadres principaux du Projet ont été recrutés avec l'accord du Fonds;

d) La convention de délégation de maîtrise d'ouvrage entre l'Agent Principal du Projet et les Chambres Régionales d'Agriculture (CRA) a reçu l'avis de non objection du Fonds et a été signé par les deux parties;

e) Le Manuel d'exécution a été approuvé par le Fonds; et

f) Les rapports finaux d'audit pour le Projet d'Appui aux Micro-Entreprises Rurales (« PAMER ») Prêt No. 502-BF et le Projet pour la Promotion d'Outils

Innovateurs pour la Microfinance et le Développement des Entreprises Rurales (« PROFINDER ») Don No. SUPP-IT-56-BF signés entre le Bénéficiaire et le Fonds ont été soumis au Fonds.

3. Le présent accord est soumis à la ratification du Bénéficiaire.

4. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour le Bénéficiaire:

Ministre de l'Économie et des Finances
03 B.P. 7008
Ouagadougou 03
Burkina Faso

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du [introduire date], a été établi en langue (française) en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour le Bénéficiaire.

BURKINA FASO

_____
[Introduire le nom du représentant autorisé]
[Introduire son titre]

FONDS INTERNATIONAL DE
DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Kanayo F. Nwanze
Président

Annexe 1

Description du projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du projet

1. *Population cible*. Les bénéficiaires du Projet sont les ménages ruraux touchés par la pauvreté monétaire et par l'insécurité alimentaire dans les régions de l'Est, du Centre-Nord et du Nord (la "zone du Projet''), soit un peu plus de la moitié des ménages dans la zone du Projet. La population cible du Projet est estimée à 190 000 ménages, soit environ 1 250 000 personnes parmi lesquels 40 000 ménages seront ciblés directement.

2. *Objectif général*. Le Projet a pour objectif général l'amélioration des conditions de vie et des revenus des populations rurales les plus défavorisées dans la zone du Projet.

3. *Objectif spécifique*. L'objectif spécifique du Projet est d'appuyer les bénéficiaires à construire et à renforcer leur autonomie et leur capacité à jouer un rôle moteur croissant, pleinement reconnu par les autres acteurs, dans la construction d'un tissu économique et social durable.

4. *Composantes*. Le Projet comprend les quatre composantes suivantes: (i) Petits aménagements fonciers; (ii) intensification des petites exploitations et valorisation de leurs productions; (iii) structuration des acteurs et leur mise en réseaux; et (iv) administration et suivi-évaluation.

4.1. Composante 1: Petits aménagements fonciers villageois

L'objectif de la composante est d'accroître la résilience des ménages, des exploitations et des villages dans la zone du Projet face aux aléas climatiques. Les activités à mener dans le cadre de cette composante sont les suivantes:

I. Aménagements

a) La réalisation d'aménagements de petits bas-fonds permettant une maîtrise partielle de l'eau essentiellement destinée à la production de riz. Il s'agira d'aménagements de types « Projet Riz Pluvial » (PRP-Taiwan), ou « Plan d'Action pour la Filière Riz » (PAFR-Union Européenne) selon les résultats du diagnostic préalable à l'aménagement. Au terme de cette composante, le Projet envisage aménager 6 000 ha, ce qui permettra de rendre accessibles des terres de bas-fonds à environ 24 000 ménages.

b) La réalisation d'aménagements de petits périmètres maraîchers villageois autour de points d'eau ou de puits maraîchers. Au terme de cette composante, le Projet envisage appuyer le développement d'environ 600 ha de nouveaux périmètres qui devraient permettre à environ 12 000 nouveaux ménages de pratiquer cette activité.

c) La réalisation d'aménagements individuels ou collectifs de parcelles agricoles et récupération de terres dégradées par des techniques de conservation des eaux et sols (« CES ») et la défense et restauration des sols (« DRS ») telles que les «zaï», les demi-lunes, les cordons pierreux, les digues filtrantes, etc. Le Projet appuiera le traitement d'environ 15 500 ha à l'aide de ces techniques. Le nombre de ménages touchés par ces techniques de récupération de terres dégradées devrait être supérieur à 15 000. Il s'agira essentiellement de ménages déjà établis.

d) La récupération de terres dégradées à vocation sylvo-pastorale ou agricole par des techniques mécaniques et/ou biologiques. Le Projet appuiera le traitement d'environ 5 000 ha à l'aide de ces techniques.

La maitrise d'ouvrage des aménagements les plus simples sera assurée directement par les bénéficiaires. Pour les aménagements les plus complexes, le Projet fera recours à des prestataires chargés de la maitrise d'ouvrage.

II. Volet Foncier

e) La diffusion et vulgarisation, sous l'orientation méthodologique de la Direction Générale du Foncier, de la Formation et de l'Organisation du Monde Rural (« DGFOMR ») et des textes juridiques et administratifs auprès des acteurs clés du Projet.

f) L'appui en matière de foncier aux promoteurs des aménagements fonciers soutenus par le Projet.

g) La mise en place de Commissions Foncières Villageoises dans les villages où les aménagements seront réalisés.

h) L'appui nécessaire aux bénéficiaires du Projet lors de leur participation à l'Observatoire de l'Évolution des Pratiques Sociales en Matière de Foncier.

4.2. Composante 2: Intensification des petites exploitations et valorisation de leurs productions

L'objectif de la composante est de promouvoir : une intensification et diversification des activités agricoles et de l'élevage, une valorisation des productions agro-sylvo-pastorales «vertueuses» en termes d'environnement et la reconstitution et la gestion durables des ressources naturelles. Les objectifs de la composante sont structurés autour des deux sous-composantes suivantes.

4.2.1. *Sous-composante 1 : Renforcement de l'offre de services d'appui-conseil.*

L'objectif de la sous-composante est de renforcer l'offre de services d'appui-conseil fournie par des prestataires d'appui-conseil associatifs, publics ou privés aux populations cibles dans les domaines de: (i) la diffusion des bonnes pratiques de gestion durable des terres, (ii) la gestion technico-économique des exploitations familiales et, (iii) l'assistance aux porteurs de micro-projets soutenus par le Fonds d'Appui. Les activités à mener dans le cadre de cette sous-composante sont les suivantes:

i) Le financement d'un nombre limité de fournisseurs d'appui-conseil associatifs (opérateurs privés, organisations non-gouvernementales) ou privés recrutés sur appel à propositions par les Chambres régionales d'agricultures (« CRA »). Ce financement peut viser les moyens de transport, l'équipement, les coûts de personnel et les autres coûts d'intervention.

ii) L'appui des institutions spécialisées publiques, parapubliques ou mixtes souhaitant intervenir en partenariat avec des opérateurs privés dans le domaine de l'appui-conseil. Ces appuis seront mobilisés à la demande pour des opérations concrètes et pourront porter sur le financement de petits équipements, du matériel et des coûts directs d'intervention.

iii) L'assistance au montage et à l'opération d'un nombre limité de réseaux thématiques et collaboratifs durables tournés vers l'innovation, associant des acteurs

de nature différente, dont obligatoirement des organisations rurales issues des populations cibles.

4.2.2. Sous-composante 2 : Appui aux initiatives locales de développement de la production agricole, de l'élevage ou de la valorisation des ressources naturelles.

L'objectif de la seconde sous-composante est d'appuyer l'émergence et la pérennisation d'activités économiques nouvelles mises en œuvre par les populations cibles ou ayant un impact positif direct sur leurs petites exploitations agricoles. Les activités à mener dans le cadre de cette sous-composante sont les suivantes:

i) L'établissement d'un Fonds d'Appui au démarrage d'activités innovantes dans le contexte local. Le Fonds d'Appui va contribuer, par le biais de dons aux bénéficiaires du Projet, à couvrir les coûts de formation, d'installation d'équipements et de dotation initiale en intrants. Les domaines d'intervention du Fonds d'Appui porteront sur l'agriculture, l'élevage et la valorisation des ressources naturelles. Les procédures du Fonds d'Appui seront décrites dans le Manuel de mise en œuvre du Projet.

ii) La fourniture des ressources nécessaires à l'opérationnalisation de ce fonds.

4.3. Composante 3: Structuration des acteurs et mise en réseau

Cette composante sera structurée autour de trois sous-composantes.

4.3.1. Sous-composante 1: Renforcement des capacités des populations cibles, des organisations rurales et élus municipaux.

Les activités à mener dans le cadre de cette sous-composante sont les suivantes:

i) L'alphabétisation fonctionnelle. Le Projet veillera à la dispensation de modules de Formations Techniques Spécifiques (« FTS »). Le groupe cible de ce type de formation sera constitué en majorité de femmes. Le Projet visera en outre, par les FTS, les jeunes récemment déscolarisés afin de lutter contre les tendances de déperdition post scolaire des connaissances. En outre, le Projet appuiera la constitution par des organisations rurales de petites «bibliothèques techniques» à l'échelle villageoise, en vue de capitaliser toutes les innovations et savoir-faire qui ont été développés au niveau national.

ii) Le déploiement d'une stratégie IEC par la diffusion de thèmes généralistes centrés sur le genre, l'hygiène, la nutrition, le droit et la citoyenneté, etc., mais aussi de thèmes plus en relation avec les activités du Projet, dont notamment, le régime foncier et les techniques de production, etc. Le Projet appuiera la mise en place à l'échelle villageoise de binômes femme/homme «Points Focaux/relais IEC (PFIEC)» et facilitera leur accès au matériel pédagogique disponible sur les thèmes généralistes et thèmes plus spécifiques au Projet. Sur ces bases, les PFIEC seront chargés d'animer des causeries/débats, des groupes d'écoute des émissions radio et de servir de relais pour la diffusion des savoirs liés aux activités appuyées par le Projet.

iii) Appuis aux organisations rurales. Le Projet interviendra directement auprès des Comités villageois de développement (« CVD ») et les Unions socioprofessionnelles aux échelles communales, provinciales et régionales afin de réaliser des activités de sensibilisations, d'animations, de formations/conseils et de petites dotations initiales en matériels et fournitures de bureau (registres, archivage des documents, etc.). Le Projet va également appuyer l'organisation de concertations locales et la réalisation de sensibilisations et de formations destinées aux élus municipaux sur des thèmes directement liés au Projet.

4.3.2. Sous-composante 2 : Appui institutionnel aux Chambres Régionales Agricoles (« CRA »).

Les activités à mener dans le cadre de cette sous-composante sont les suivantes :

(i) Le renforcement institutionnel des trois CRA dans la zone du Projet. Le Projet va appuyer les fonctions statutaires des CRA en formation et communication, appui à l'organisation des producteurs, programmation, planification, organisation et mise en œuvre des services rendus par les CRA à leurs membres et suivi-évaluation. Le Projet prendra en charge la rémunération des six techniciens qui seront affectés aux CRA et leur dotation en véhicule (un véhicule par CRA), en équipements et en moyens d'opération et de fonctionnement. Ces techniciens seront chargés de l'opérationnalisation des appuis fournis dans le cadre des composantes 2 et 3 du Projet et mises en œuvre par le canal des CRA.

(ii) La création d'une capacité opérationnelle des CRA à l'échelle provinciale. Le Projet appuiera les CRA à étendre leurs activités à l'échelle provinciale (12 provinces) par la mise en place, au niveau de chaque province, d'un binôme d'animateurs comprenant une femme et un homme, dotés de la logistique nécessaire dont un véhicule par province. Ces binômes seront chargés de servir de relais à la CRA pour l'ensemble de ses activités à l'échelle de la province.

(iii) Le renforcement de la mise en réseau des CRA. Le Projet financera un budget utilisable pour chacune des trois CRA de la zone du Projet pour des actions menées en partenariat avec d'autres CRA.

(iv) Le renforcement des capacités de gestion administrative et financière des trois CRA, mais aussi du Bureau National des CRA. Le Projet appuiera le renforcement des capacités de comptabilité, gestion administrative et financière des trois CRA de la zone du Projet, mais aussi du Bureau National des CRA (« BN/CRA »), afin de parvenir à doter les CRA et le BN/CRA d'une capacité de gestion budgétaire. Les activités du Projet vont viser des formations, du conseil, des équipements et logiciels (manuels de procédures, système comptable général, analytique et budgétaire, etc.), des coûts de personnel, mais aussi les audits externes annuels (comptables et institutionnels) des trois CRA et du Bureau National des Chambres Régionales d'Agriculture (« BN/CRA »).

4.3.3. Sous-composante 3 : Appui institutionnel aux Directions Régionales (« DR »).

Au terme de cette sous-composante, le Projet va renforcer la capacité des DR du MAH, du MRA et du MEDD à assumer des fonctions régaliennes en relation avec les objectifs et les activités du Projet. L'appui du Projet va ainsi porter sur la fourniture d'équipements, y compris des véhicules, des formations et des prestations externes de services d'expertise techniques.

4.4. Composante 4: Gestion du Projet et Suivi-Évaluation

Une Unité de Gestion du Projet (« UGP ») sera initialement constituée par arrêté du MAH. L'UGP sera dirigée par un Coordonnateur appuyée par quatre chefs de cellules: (i) aménagements, (ii) économie agricole, (iii) administration et finances et (iv) suivi-évaluation. L'UGP sera composée des cadres principaux suivants: le Coordonnateur de l'UGP, le Responsable de la cellule aménagements, le Responsable de la cellule économie agricole, le Responsable administratif et financier et le Responsable de suivi-évaluation. L'UGP sera appuyée par un personnel de soutien nécessaire au Projet. Le Bénéficiaire mettra à la disposition du Projet un contrôleur interne dont la rémunération sera prise en charge par le Bénéficiaire. Par la suite, une fois que le Projet aura démarré, la nécessité de

recruter un responsable en communication et gestion des savoirs sera évaluée par le Projet en accord avec le FIDA. Enfin, lorsque l'intégration du Projet dans les mécanismes prévus pour la mise en œuvre du Programme National pour le Secteur Rural (« PNSR ») du Bénéficiaire sera réalisée, la cellule aménagements sera intégrée au Sous-programme Développement Durable de l'Hydraulique Agricole (« PDDHA ») du MAH et les autres cellules seront intégrées au Sous-programme de Promotion de l'Économie Agricole (PPEA) du MAH.

Le Projet prendra en charge les coûts d'équipement et de fonctionnement de l'UGP, ainsi que ceux des cellules de l'UGP une fois qu'elles seront intégrées dans les Sous-Programmes du MAH. En particulier, le Projet fournira, pour faciliter le suivi et la supervision du Projet, un appui logistique aux points focaux du Projet au sein des Ministères techniques en charge du PNSR (Directions des Études et de la Planification- « DEP »), du Ministère de l'Économie et Finances (Direction de la Coordination et de l'Évaluation des Investissements publics- « DCEI ») et du Secrétariat Permanent à la Coordination des Politiques Sectorielles Agricoles (« SP/CPSA »).

II. Dispositions relatives à l'exécution

5. Agent principal du Programme

5.1. Désignation. Le Ministère de l'Agriculture et de l'Hydraulique (« MAH »), en sa qualité d'Agent principal du Projet, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Projet. Il assure à ce titre la coordination et la supervision générale du Projet, en lien avec les priorités nationales, et la tutelle technique du Projet.

6. Comité de pilotage du Projet (« CP »)

6.1. *Établissement.* Le CP sera constitué par arrêté du MAH. Il se réunira en séance ordinaire deux fois par an et en séance extraordinaire si cela est nécessaire.

6.2. *Composition*. Le CP sera présidé par le Secrétaire Général du MAH et sera composé des représentants suivants:

- Quatre représentants du Bénéficiaire, dont un représentant par ministère du secteur rural (MAH, MEDD, MRA) et un représentant du MEF;
- Trois membres élus des CRA;
- Des représentants des Organisations Professionnelles Agricoles (1 représentant national et 2 représentants par régions dont 3 femmes);
- Deux représentants des professionnels de la microfinance en tant qu'observateurs;
- Deux représentants de l'Association des Régions et de celle des Municipalités; et
- Un membre mandaté par le Secrétariat Permanent à la Coordination des Politiques Sectorielles Agricoles.

Une fois que le dispositif de mise en œuvre du Projet sera intégré dans celui du Programme National pour le Secteur Rural du Bénéficiaire, la composition du CP sera révisée en accord avec le FIDA.

6.3. *Responsabilités*. Le CP assure la supervision opérationnelle du Projet. À ce titre, le CP aura pour rôle d'examiner et d'approuver les rapports annuels d'exécution, d'approuver les PTBA et de veiller à la cohérence du Projet et des PTBA avec les politiques nationales, les programmes, les projets ainsi que les activités des autres

partenaires nationaux. Le CP se réunira deux fois par an pour valider les PTBA et apprécier la mise en œuvre du Projet.

7. Unité de gestion de Projet (« UGP »)

7.1. *Établissement et Responsabilités*. Initialement, le MAH créera une Unité chargée de Gestion du Projet (« UGP ») dotée de l'autonomie de gestion administrative et financière créée au sein de l'administration établie à Ouagadougou et fonctionnant selon les règles de gestion axée sur les résultats. L'UGP aura la responsabilité de la coordination des activités du Projet, à savoir: a) la préparation, la coordination et le suivi de l'exécution des plans de travail et budgets annuels consolidés; b) la supervision générale de la mise en œuvre des activités du Projet; c) le suivi et l'évaluation de la performance du Projet; d) la gestion des ressources financières et humaines du Projet; et e) les passations de marchés. L'UGP établira des cahiers de charges et elle signera des contrats de performances avec les prestataires de service précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, des délais clairs, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi et évaluation.

8. Intégration du Projet dans le Programme National pour le Secteur Rural (« PNSR ») du Bénéficiaire

8.1 *Composition.* Une fois les mécanismes de mise en œuvre du Programme National pour le Secteur Rural du Bénéficiaire mis en place, le Bénéficiaire et le FIDA décideront d'un commun accord de la date et des modalités précises de l'évolution du dispositif institutionnel et de mise en œuvre du Projet. Dans ce cadre, le Projet sera rattaché à deux sous-programmes mis en œuvre par le Ministère de l'Agriculture et de l'Hydraulique: (i) le Sous-Programme de Développement Durable de l'Hydraulique Agricole (« PDDHA ») et (ii) le Sous-Programme Promotion de l'Économie Agricole (« PPEA »). Ainsi, lorsque l'intégration du Projet sera réalisée, la cellule « aménagements » de l'UGP sera intégrée au Sous-programme PDDHA du MAH et les autres cellules (économie rurale, administration et finances, suivi-évaluation) et la Coordination de l'UGP seront intégrées au PPEA du MAH.

8.2 *Responsabilités.* Les responsables des cellules seront placées sous l'autorité du responsable de chacun des deux sous-programmes. Les cellules, en fonctionnant selon les règles de gestion axée sur les résultats, seront dotées, par rapport au sous-programme, d'une autonomie équivalente à celle dont elles jouissent dans le cadre de l'UGP. La Coordination du Projet continuera à assumer, par rapport aux cellules intégrées au sein des deux sous-programmes, ses responsabilités de la coordination des activités du Projet.

9. Mise en œuvre

9.1. *Approche*. Dans toutes ses approches, actions, modes d'organisation et de mise en œuvre, le Projet appliquera un principe général de subsidiarité qui privilégiera les échelles plus «locales» par rapport aux plus «globales». L'exécution des activités du Projet se réalisera sur la base des deux principes de la subsidiarité et du partenariat.

9.2 *Partenariat.* La mise en œuvre de nombreuses activités du Projet seront confiées aux CRA et au BN/CRA selon des modalités définies par une convention de délégation de maîtrise d'ouvrage signée entre l'Agent principal du Projet et les CRA et approuvée par le Fonds. A travers cette convention, l'Agent principal du Projet déléguera aux CRA la maitrise d'ouvrage pour l'intégralité des : (i) volets appui au renforcement de l'offre d'appui-conseil et le processus de sélection des micro-projets dans le cadre du fonds d'appui (composante 2) et (ii) volets d'alphabétisation, d'IEC, d'appuis aux organisations rurales et professionnelles agricoles et appuis aux CRA (composante 3). Progressivement, en fonction notamment du développement et des performances de

chaque CRA (et du BN/CRA), l'ensemble des activités du Projet qui rentrent dans le mandat des CRA pourront leur être confiées.

9.3 *Prestataires de services.* Le Projet pourra recourir à la sous-traitance pour l'exécution de certaines activités, à travers les prestataires de services relevant du secteur associatif, public et privé. À cet effet, Le Coordonnateur de l'UGP établira des cahiers de charges et signera des contrats de performances avec les prestataires de service en précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, les délais d'exécution, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi-évaluation.

10. Le Manuel d'exécution du Projet

10.1. *Préparation du Manuel*. L'Agent principal du projet valide un Manuel d'exécution du Projet, lequel comprendra notamment, sans restreindre la portée générale:

a) la mise en place de mesures concrètes permettant d'assurer la transparence, la gouvernance, incluant les principes de bonne et efficace gestion du Projet, le suivi indépendant et la participation des bénéficiaires aux activités du Projet;

b) la description des postes du personnel de l'UGP du Projet et des tâches y afférentes; et

c) une première ébauche des modalités pour la passation des marchés et la gestion administrative, financière et comptable du Projet qui seront élaborées plus amplement dans le Manuel de procédures administratives, comptables et financières du Projet.

10.2. *Approbation*. L'Agent principal du Projet adresse le Manuel d'exécution du Projet au Fonds pour commentaires et approbation.

11. Le Manuel de procédures administratives, comptables et financières du Projet

11.1. *Préparation du Manuel*. L'Agent principal du projet valide un Manuel de procédures administratives, comptables et financières du Projet, lequel comprendra les modalités pour la passation des marchés et la gestion administrative, financière et comptable du Projet.

11.2. *Approbation*. L'Agent principal du Projet adresse le Manuel de procédures administratives, comptables et financières du Projet au Fonds pour commentaires et approbation.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation du produit du don. a)* Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du don ainsi que le montant don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du don (exprimé en DTS)	Pourcentage*
1. Génie Civil	10 650 000	72%
2. Equipements et matériels	1 150 000	70%
3. Services	13 600 000	75%
4. Fonds d'Appui	2 560 000	75%
5. Salaires et indemnités	1 350 000	75%
6. Fonctionnement	960 000	75%
Non alloué	2 930 000	
TOTAL	33 200 000	

*Les pourcentages indiqués ci-haut s'appliquent intégralement à l'ensemble des dépenses à financer sur les ressources provenant du don par catégorie de dépenses. Le reliquat des dépenses pour chaque catégorie de dépenses sera financé par la contribution du Bénéficiaire et des bénéficiaires du Projet.

2. *Coûts de démarrage*. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage afférents à la catégorie Services encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total équivalant à 200 000 USD.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit du Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du don si le Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Suivi et Évaluation (« S&E »)*

Le Projet établira, dans un délai raisonnable ne dépassant pas une année à compter de l'entrée en vigueur du Projet, un système de S&E performant, conforme aux exigences de S&E du MAH et aux systèmes de gestion des résultats fondé sur l'impact (« SYGRI ») du FIDA, et contribuant au système de S&E et de gestion des savoirs et des connaissances déjà mis en place au Burkina Faso par l'ensemble des projets en cours.

Le système sera fondé sur:

a) un *suivi interne permanent*, pour suivre la mise en œuvre du cadre logique du Projet, des activités prévues aux PTBA et l'atteinte des résultats attendus. Il constitue une responsabilité première de l'Agent principal du Projet, de l'UGP, des bénéficiaires directs et des prestataires de services exécutant les activités;

b) des *évaluations internes périodiques* qui sont de la responsabilité de l'UGP, des bénéficiaires à travers l'organisation d'ateliers de S&E participatifs et d'enquêtes annuelles menées dans le cadre du réseau des observatoires existants, pour chaque pôle de développement agricole;

c) des *missions de supervision et de suivi* mandatées par le FIDA et le MAH et auxquelles participeront les autres ministères concernés; et

d) des *évaluations externes périodiques* incluant des enquêtes de référence menées au début du Projet, des études d'impacts socio-économiques, des revues en cours et en fin de Projet, et des évaluations thématiques ponctuelles suivant les besoins identifiés par l'UGP et les missions de supervision directes.

2. *Recrutement.* La sélection des cadres du Projet se fera par voie d'appel d'offres national publié dans la presse nationale selon les procédures actuelles du Bénéficiaire, excluant toute discrimination. Les contrats seront établis conformément à la législation en vigueur sur le territoire du Bénéficiaire. Le recrutement des cadres principaux du Projet, soit le Coordonnateur de UGP, le Responsable administratif et financier, le Responsable de suivi-évaluation, le Responsable de la cellule aménagements et le Responsable de la cellule économie agricole; et le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront décidés en accord avec le Fonds. Le personnel du Projet sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion du personnel d'appui seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire du Bénéficiaire.

3. *Égalité.* Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire du Bénéficiaire. Cependant, le Bénéficiaire s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes dans le cadre du Projet.

Cadre logique

Objectifs/Résultats	Indicateurs objectivement vérifiables (SYGRI**)	Moyens de vérification	Risques/Hypothèses
1. Objectif global			
Les revenus de 40 000 ménages ruraux les plus pauvres du Nord, Centre-Nord et Est du Burkina Faso augmentent globalement de 18 millions d'USD par an et les conditions de vie de ces ménages sont améliorées	Valeur de la production additionnelle par an Prévalence de la malnutrition chronique des enfants < 5 ans** **Scénario de base (SB): Centre Nord (CN)28,7%, Nord (N), 38,3%, Est (E) 42,8%** Prévalence de l'insuffisance pondérale des enfants < 5 ans** **SB: CN 23,6%, N 30%, E 35,5%** Part des ménages touchés par l'insécurité alimentaire chronique ** **SB: CN 38%, N 46%, E 31%**	Etudes de cas et enquêtes par échantillonnage (SYGRI) réalisées par le projet, ou externes Statistiques Régionales de la Production Agricole	Aléas naturels *Potentiel avéré d'amélioration de la résilience par des techniques de CES/DRS simples et de petits aménagements fonciers* Risque de trajectoires de développement produisant de l'exclusion sociale au sein des groupes vulnérables *Culture et volonté politique nationale d'inclusion sociale et de développement équilibré et équitable*
2. Objectif spécifique			
Les ruraux les plus pauvres, et notamment les femmes et les jeunes, construisent et renforcent leur autonomie et leur capacité à jouer un rôle moteur croissant, pleinement reconnu par les autres acteurs, dans la construction d'un tissu économique et social durable	Efficacité de l'infrastructure de la production: *Nombre d'hectares supplémentaires cultivés* Efficacité: Promotion de politiques et institutions en faveur des pauvres: *nombre de personnes disposant d'un droit de jouissance garanti à long terme sur les ressources naturelles* ** Efficacité: Durabilité probable des groupes de production consolidés: *Nombre d'organisations de producteurs opérationnels/fonctionnels***	Cadre stratégique du secteur rural, politiques sectorielles, stratégies filières nationales et plus locales Activités des CA Statistiques Rapports projet	Difficulté du changement de paradigme en matière de mise en œuvre/responsabilité du développement, risques de résistances corporatistes au sein de l'appareil d'Etat et faible capacité initiale et éventail incomplet des nouveaux instruments et/ou acteurs *Transition initiée depuis une dizaine d'années au plan national (décentralisation notamment) et dans le secteur rural (OP par filière, tenue d'Etats Généraux de l'Agriculture, CA, etc.)* *Constance de la ligne politique et stratégie de modernisation du secteur rural en cours (PNSR, analyse et réformes institutionnelles, etc.)* *Horizon temporel nécessaire*
3. Résultats			
Composante 1: Petits aménagements fonciers villageois			
6 000 ha de bas-fonds sont mis en culture, 600 ha de terres sont cultivés en maraîchage, 15 000 ha de terres (superficies additionnelles) sont récupérés et les femmes et les jeunes ont un accès plus durable à la terre	Nombre d'aménagements réalisés**; qualité Nombre d'accords fonciers sur nouveaux aménagements**; qualité Nombre de femmes et jeunes bénéficiaires des accords fonciers sur les nouveaux aménagements	Enquêtes annuelles sur échantillon et études de cas Analyse des accords /ententes /pratiques foncières sur aménagements Registres des Services Fonciers Ruraux Rapports projet	Résistances à l'accès des populations cibles à des droits fonciers équitables et durables *Qualité du processus participatif d'élaboration de la nouvelle législation foncière*
Composante 2: Intensification des petites exploitations et valorisation de leurs productions			

40 000 ménages de 200 villages accèdent à l'appui-conseil, le fonds d'appui contribue à 2 000 microprojets, la production additionnelle annuelle est de 8 000 tonnes de céréales sèches, 25 000 tonnes de riz, 9 000 tonnes de tubercules et 16 000 tonnes de produits maraîchers	Nombre de personnes (H/F/J) ayant accès aux services de conseils offerts**; qualité de l'appui-conseil Nombre de personnes (H/F/J) ayant accès au Fonds d'Appui** Accroissement et diversification de la production Amélioration des rendements	Enquêtes annuelles sur échantillon et études de cas Statistiques nationales et plus locales Suivi des prix et marchés	Difficulté pour l'accès physique aux marchés et dans le fonctionnement des filières *Stratégies de développement des principales filières bien définies et en cours de mise en œuvre avec l'appui de nombreux partenaires* *Poursuite du développement des infrastructures de transports et de communications*
Composante 3: Structuration des acteurs et mise en réseau			
Environ 17 000 personnes auront accès à une alphabétisation fonctionnelle, 250 villages auront accès au programme Information, Éducation, Communication et les organisations rurales/Comités Villageois de Développement appuyés à la demande Les 3 CRA seront renforcées dans les domaines opérationnels, administratifs et financiers et les 9 DR renforcées pour assumer leurs fonctions régaliennes	Nombre d'apprenants des cours d'alphabétisation (H/F/J) Nombre de personnes touchées par l' Information, Éducation, Communication (H/F/J) Nombre d'Organisations Paysannes (OP)/CVD , par village (situations initiales et évolutions au cours du temps)	Eventail et nombre d'acteurs limités et capacité de ceux-ci initialement très faible Mobilité des ressources humaines les plus compétentes L'Etat ne s'est pas encore doté de tous les instruments nécessaires pour jouer pleinement son rôle d'orientation et d'appui à la mise en place de ce nouveau paradigme *Efficacité reconnue des stratégies basées sur le renforcement, l'organisation et la structuration de la «demande locale» pour provoquer la création d'une «offre locale de services» durable et la création/fixation de ressources humaines stables et compétentes (y compris entreprises et structures associatives ou parapubliques)*	